ملف

تميز الموقف التقدمي بنظرته المبدئية والواقعية للدعوة الفرنسية الرامية الى عقد لقاء في باريس بتاريخ السابع من نيسان القادم يضم عددا من البلدان الراسمالية الصناعية وعدد من البلدان المصدرة للنفط وعدد من البلدان النامية غير النفطية (1) .

ففي الوقت الذي اخذ فيه الموقف التقدمي على هذه الدعوة ، ان « فرضت » على البلدان النامية النفطية وغير النفطية ممثليها الى ذلك اللقاء ، دون ترك حرية الخيار لتلك البلدان في تقرير من يمثلها . فانه من جهة اخرى اعتبر ان هذه الدعوة بالرغم عن ذلك تشكل معارضة اوروبية لمبدا المجابهة الذي تطرحه الولايات المتحدة ، وبشكل فرصة عملية للحوار لا يجب تفويتها ، خاصة وان الحوار بحد ذاته يعطي دول الدعاوي الامبريالية ، وفرصة تطمين اوروبا واليابان الى مستقبل امداداتها «الاوبك» فرصة عرض رايها الصريح على الراي العام العالمي الذي تضلله النفطية ، وتحريرها من المخاوف التي ترفعها الولايات المتحدة في وجهها لجرها الى منطق المجابهة .

وعلى هذا الاساس كان الاقتراح العراقي بقبول تلك الدعوة ، والموافقة على ان تكون الدول المدعوة ممثلة للاوبك وللبلدان النامية ، مع ترك الباب مفتوحا لضم بلدان اخرى اذا وجد في ذلك مصلحة للمنظمة.

وقد لقي هذا الاقتراح معارضة رجعية تركزت على نقطتين :

١ — عدم ضرورة الربط بين النفط والمواد الاولية الاخرى ، وهذا يتلاءم جدا مع وجهة النظر الاميركية الداعية الى اعتبار النفط مسالة مستقلة .

٢ — عدم الاصرار على برمجة الانتاج قبل لقاء باريس . وقد تمثلت هذه المعارضة بالموقف السعودي اساسا وبتاييد له من الموقف الايراني الى حد ما .

خامسا : قضية التهديدات الامبريالية :

من المسائل الاساسية على جدول اعمال المؤتمر ، كانت قضية مواجهة التهديدات الامبريالية وفي هذا الصدد كان الموقف التقدمي يقترح الموافقة على قرار يلزم جميع الدول المصدرة للنفط بحظر تدفقه فورا في حال تعرض احدى الدول المصدرة للعدوان . لكن ايران والسعودية كانتا تعارضان الالتزام بهذا الاجراء وتقترحان صيغة تضامن عامة بديلة عنه .

ماذا عن النتائج ؟

هذه هي ابرز القضايا التي دار حولها الحوار والصراع داخل مؤتمر البلدان المصدرة للنفط ، فما هي النتائج التي توصل اليها المؤتمر ؟

ما من شك في ان التركيب غير المتجانس المفروض على المؤتمر ، قد لعب دورا اساسيا في احباط العديد من المقترحات والمشاريع التقدمية المعبرة عن مصالح شعوب بلدان « الاوبك » والبلدان النامية الاخرى ، لكن وجود المعارضة الرجعية الخاضعة لمصالح الامبريالية الاميركية — على حساب مصالح شعوبها — قد احبط اقتراحات اساسية ، كما استطاع اغراق بعضها في العموميات او دفعها الى غياهب التاجيل .

لكن ذلك لا يعني ان المؤتمر قد فشل تماما ، او انه عجز عن تحقيق اي شيء .. في الحقيقة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، ما تعرض له من ضغوط خارجية وداخلية ، لا يسعنا الا ان نقر التلخيص الدقيق الذي قدمه السيد صدام حسين في كلمته خلال جلسة المؤتمر الختامية عندما قال :

« لقد حققنا واتخذنا قرارات مهمة وايجابية ضمن معطيات السياسة الراهنة ، ونحن ابها السادة نعمل بالممكن علينا الا بعد المحصور . ونحن نعمل بمعطيات الراهن ان لا ننسى الطموح » .

نعم لقد حقق مؤتمر الجزائر ، الممكن والذي هو دون طموح الشعوب في الوقت نفسه . فلنحاول استقراء الفارق بين الاقتراحات كما عرضها الفريق التقدمي ، وبين النتائج كما جاءت في بيان المؤتمر ، مسجلين ما هو ايجابي وما هو سلبي في تلك النتائج .

اولا : تاكيد حق الشعوب بثرواتها :

لقد خرج المؤتمرون بتاكيد « التضامن الذي يوحد بين دولهم لحماية الحقوق والمصالح المشروعة لشعوبهم معلنين من جديد حق دولهم في تلك مواردها الطبيعية واستغلالها وتحديد اسعارها ، وهو حق من حقوق سيادتها الذي لا نازع فيه ، رافضين اية فكرة او محاولة من شانها التعرض لتلك الحقوق الاساسية وما يترتب عليها من تحد لسيادة دولهم ».

ما من شك في ان تاكيد هذا الحق ، وبهذا الحزم ، يعتبر قرارا ايجابيا جدا ، ولكن مع ذلك يبقى هناك فارق بين القرار بتاكيد هذا الحق ، وبين القرار بممارسته .. اي انه كان افضل لشعوب العالم الثالث عامة وبلدان « الاوبك » خاصة ، لو المؤتمر خرج بقرار تاميم جماعي للثروات النفطية ، وكان بذلك قد شكل الرد الحاسم على جميع التهديدات والادعاءات الامبريالية . خاصة وان تاكيد هذا الحق ، لا يلغي الواقع القائم ، حيث ما تزال الشركات الاحتكارية الامبريالية تسيطر على الغالبية العظمى من نفط بلدان « الاوبك » والعمليات النفطية المرتبطة به .

ثانيا : في العلاقات الدولية :

يؤكد الملوك والرؤساء « ان اسباب الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة انما ترجع اساسا الى التفاوت الصارخ في مدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، وان هذا التفاوت الذي يتسم به التخلف في الدول النامية وانما تولد اساسا عن الاستغلال الاجنبي (بدلا من كلمة الامبريالي التي يعارضها الرجعيون في المؤتمر) الذي يعمل على ترسيخه ، واشتدت حدته على مر الاعوام في غياب تعاون دولي كاف من اجل التنمية . وقد ادى هذا الوضع الى زيادة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية ، مما يعوق انتقال الموارد الراسمالية والتكنولوجيا على نحو فعال ، ومما يؤدي الى الاخلال بتوازن العلاقات الاقتصادية اخلالا جسيما . وهم يسجلون ان هذا الاخلال الذي اصيب به الوضع الاقتصادي الدولي قد تفاقم نتيجة التضخم الواسع النطاق (اين ؟) ، هذا فضلا عن انخفاض معدل النمو الاقتصادي بصفة عامة (لماذا ؟) ، وعدم استقرار النظام النقدي العالمي في غيبة ضوابط وقيود نقدية (من المسؤول ؟) . وهم يعودون فيؤكدون ان الاسباب الحاسمة لهذا الاختلال انما تكمن في العلل المزمنة والمستحكمة التي تراكمت عبر السنين ، مثل الاتجاه العام للدول المتقدمة (لا تفريق بين الدول المتقدمة الراسمالية والاشتراكية) نحو الافراط في الاستهلاك ، فضلا عن تبديد الموارد النادرة ، والسياسات الاقتصادية غير الملائمة التي تتسم بقصر النظر من جانب العالم الصناعي ».

« ومن ثم فانهم يرفضون اية ادعاءات تعزو مسؤولية عدم الاستقرار الراهن في الاقتصاد العالمي الى سعر البترول ، فالواقع ان البترول الذي ساهم بقسط وافر في تقدم وازدهار الدول الصناعية خلال الربع الاخير من هذا القرن ، لا يعتبر ارخص مصدر متاح للطاقة فحسب ، بل ان تكلفة البترول المستورد لا تمثل سوى جزء ضئيل من اجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة . والتعديل الاخير الذي ادخل على سعر البترول لم يسهم الا اسهاما طفيفا في المعدلات المرتفعة للتضخم التي تعود اساسا الى اسباب اخرى تنبع من داخل اقتصاديات الدول المتقدمة (البيان لا

(1) البلدان النفطية الموجهة لها دعوة باريس هي ايران والسعودية والجزائر ، اما البلدان النامية غير النفطية فهي البرازيل والهند وزائير .

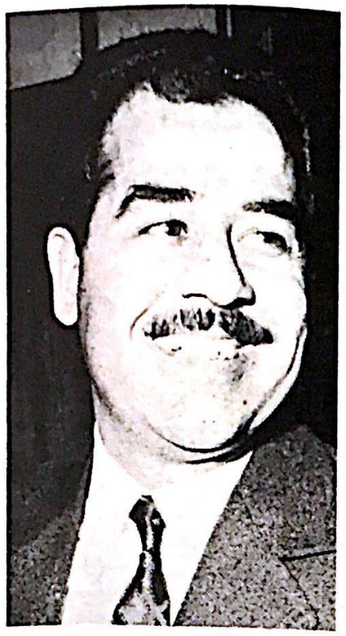

يقول الدول الراسمالية المتقدمة) ، وقد ادى هذا التضخم الذي يصدر باستمرار للدول النامية ، الى اعاقة جهودها في مجال التنمية » . كما جرى قبول الحوار ضمن اطار الدعوة الفرنسية دون الاشارة مباشرة اليها او لمعارضتها مع الدعوة الاميركية لمواجهته .

ثالثا : حول التهديدات الامبريالية :

لقد استطاعت المعارضة الرجعية ان تجهض الاقتراح التقدمي الداعي الى وقف ضخ النفط فورا من جميع دول « الاوبك » في حال تعرض احدى تلك الدول للعدوان ، واستعيض عنه بفقرة تضامن غير محددة الوسائل ، حيث يقول البيان « يدين الملوك والرؤساء ما صدر من التهديدات والحملات الدعائية والاجراءات الاخرى التي بلغتحد ان يعزى الى الدول الاعضاء في منظمة « اوبك » نية تقويض اقتصاد الدول المتقدمة . وان مثل هذه الحملات والاجراءات التي قد تؤدي الى حدوث مواجهة ، حالت دون التوصل الى فهم واضح للمشكلات القائمة ، وادت الى خلق جو من التوتر لا يفضي الى مشاورات او تعاون على النطاق الدولي » .

« كما انهم يشجبون اي تكتل للدول المستهلكة بغية المواجهة ويدينون اي مخطط او اية استراتيجية ترمي الى العدوان الاقتصادي او العسكري من جانب هذه التكتلات او غيرها ضد اي من الدول الاعضاء في منظمة « اوبيك » . وبالنظر الى هذه التهديدات يؤكد الملوك والرؤساء من جديد التضامن الذي يوحد بين صفوفهم ذودا عن الحقوق المشروعة لشعوبهم ، وهم بهذا يعلنون عن استعدادهم في اطار ذلك التضامن ، لاتخاذ اجراءات فورية وفعالة من اجل التصدي لهذه التهديدات بوقفة موحدة كلما اقتضى الامر ذلك ، وخاصة في حالة العدوان » .

رابعا : في دعم البلدان النامية الاخرى :

تم احباط مشروع الصندوق المشترك واستعيض عنه بعبارات دعم غير محددة ، وان كانت تعتمد على دعوة لزيادة ذلك الدعم ، والتنسيق بين بلدان الاوبك بخصوصه .. كما اقر مبدا « تشجيع انتاج الاسمدة بغية توفير مثل هذا الانتاج بشروط مواتية للبلاد التي تاثرت الحاق الاثار بالازمة الاقتصادية » المقصود بالنص الدول النامية غير النفطية .

كما استعيض عن الدعوة الى جبهة موحدة بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان النامية الاخرى المصدرة للمواد الاولية الاخرى بفقرة تضامن عامة تقول « وهم يعدون التاكيد على استعدادهم للتعاون مع الدول النامية الاخرى المصدرة للمواد الاولية وغيرها من السلع الاساسية ، وذلك في الجهود التي تبذلها تلك الدول للحصول على سعر عادل ومجز لصادراتها » .

خامسا : في مجال سعر النفط :

اقر المؤتمرون مبدا ربط سعر النفط بالمعطيات المذكورة في الاقتراح المقدمي وهي :

« ١ — مقتضيات المحافظة على البترول بما في ذلك قابليته للنضوب وندرته المتزايدة في المستقبل .

٢ — قيمة البترول على اساس استخداماته في غير اغراض الطاقة ، في ظروف مصادر الطاقة البديلة من حيث توفرها واستعمالها وتكلفتها » .

« وفضلا عن ذلك ينبغي ان يستقر سعر البترول وذلك بربطه بمعايير موضوعية معينة بما في ذلك سعر المنسوجات المصنوعة او نسبة التضخم، وكذلك بشروط مثل السلع والتكنولوجيا لتنمية الدول الاعضاء في منظمة « أوبك » » .

يلاحظ اسقاط فضية العملة كالدولار ، من بين هذه المعطيات !! مع ان الملوك والرؤساء لاحظوا في الفقرة /١٢/ من البيان « الاضطراب الحالي في نظام النقد الدولي وعدم وجود القواعد والوثائق الضرورية لحماية التبادل التجاري وقيمة الارصده للبلاد النامية » واكدوا « بصفة خاصة الحاجة الملحة لاتخاذ الخطوات الضرورية التي تكفل حماية المصالح المشروعة للبلاد النامية » .

سادسا : برمجة الانتاج :

يلاحظ ان هذا الموضوع قد لقي معارضة رجعية شديدة استطاعت ان تحبط الاقتراح التقدمي وتحيله الى مجرد دعوة عامة للتنسيق وردت كما يلي « اكد المؤتمرون استعداد بلادهم لضمان الامدادات التي سوف تفي بالمتطلبات الحيوية لاقتصاديات البلاد المتقدمة شريطة الا تستخدم البلاد المستهلكة حواجز مصطنعة لتشويه المسار الطبيعي لقوانين العرض والطلب . وتحقيقا لهذه الغاية تقيم الدول الاعضاء في منظمة « اوبيك » تعاونا وثيقا وتنسيقا فيما بينها من اجل المحافظة على التوازن بين انتاج البترول واحتياجات السوق العالمية » .

هذه هي اهم القضايا الواردة في بيان مؤتمر الجزائر ، وقد عرضناها بالمقارنة مع المقترحات والمشاريع التي تقدم بها الفريق التقدمي في ذلك المؤتمر ليتضح — بالرغم مما في هذه القرارات من ايجابيات — ذلك الفارق الذي نجم عن المعارضة الرجعية المدافعة عن المصالح الامبريالية، التي جوبهت بها المقترحات التقدمية المستجيبة لمصالح الشعوب .

فقد استطاعت هذه المعارضة ان تشد بالمؤتمر من مستوى طموحات تلك الشعوب الى مستوى الممكن من السياسات المتناقضة التي مثلتها الانظمة الممثلة في المؤتمر . ■■